مكانة القطاع الثالث في الاقتصادات الحديثة ومؤشرات قياسه بالتركيز على مؤشر CAF للعطاء الخيري

أ. منا الله محمد مهدي، جامعة سطيف 1

تاريخ الإرسال: 2018/06/06 تاريخ القبول: 2018/10/07 تاريخ النشر: 2018/12/31

الملخص:

إن القطاع الثالث مكون أساسي لأي اقتصاد وطني، يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتخفيض تكاليف الدعم الاجتماعي الحكومي. و تقليص الفجوةالدخلية لتامين احتياجات أفراد المجتمع، وتغطية عجز الدولة عن توفير الاحتياجات الاساسية.

و البحث يهدف الي ابراز مكانة القطاع الثالث الخيري من خلال استعراض تجارب الاقتصادات المتطورة في مجال العمل الخيري وتحليلها، ومعرفةالنموذج المناسب للقطاع الثالث وأهم مؤشرات قياسه.

الكلمات المفتاحية : القطاع الثالث، المنظمات غير الربحية، مؤشر CAF للعطاء الخيري العالمي، النموذج الأوروبي، النموذج الأمريكي،مقاربات قياس الأداء الخيري

The abstract:

The third sector is a main component of any economy.Its importance lies in its ability to attain the social objectives of the sustainable development,while lowering the burden of the state'social obligations.Thus, its mediation to shorten the gap between the social needs versus the resources,facing the governmental deficiency in the provision of services and goods to cover these needs, is a necessity.Therefore,this research tackles the importance of this sector practically, by studying the philanthropic experience in the developed economies and analyzing its outcome, which helps developing a perception about the appropriate third sector model to apply in any country.

المقدمة:

يتكون الاقتصاد الوطني لأي دولة من ثلاث قطاعات رئيسية هي: قطاع العام و القطاع الخاص والقطاع الثالث (الخيري). وأمام عجز شرائح مجتمعية واسعة عن تأمين احتياجاتها، و عجز الدولة عن توفير الدعم عن توفيرها الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع من جهة أخرى، تزداد الحاجة الي تفعيل دور القطاع الثالث من خلال مأسسة مجالات عمله من أجل تخفيض حجم الدعم المالي للدولة المخصص للمشاريع التنموية، واتاحة الفرصة لمشاركة مؤسسات القطاع الثالث وتفعيل

دورها في إعمال آليات التوزيع التوازني الاختياي للدخول والثروات بشكل يساهم في تقليص فجوة التفاوت وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتحفيز الطلب الكلي الفعال وتنمية العرض الكلي.

إن أهمية القطاع الثالث تكمن في كونه أحد أهم عوامل تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة عبر برامجها الاجتماعية و الاقتصادية ممثلةفي حجم أصولها الخيرية و أساليب توظيفها و صيغ استثمارها، لضمان استمرارية تحقيق عوائدها للاطراف الموقوف عليها، ولهذا تسعى جميع الدول لاقامة قطاع ثالث ليقوم بدوره التكاملي مع القطاع العام والقاع الخاص في المجال الاقنتصادي والاجتماعي.

إشكالية البحث:

ان ابراز مكانة القطاع الثالث الخيري في الاقتصاديات الحديثة، وتبيان أهميته، يستدعى الاجابة علي السؤال الاساسي التالي :

ما هي مكانة القطاع الثالث في الاقتصاديات الحديثة و ماهي مؤشرات قياسه؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الاسئلة الفرعية هي:

- ما هو الإطار المفاهيمي للقطاع الثالث و ماهي أهم مؤسساته؟

- ما هي مكانة القطاع الخيري في الاقتصادات الحديثة ؟

- هل هنالك مؤشرات لقياس حجم العمل الخيري في القطاع االثالث، يمكن من خلالها ابراز مكانته وترتيب الدول علي أساسها ؟

منهج البحث :

سيتم استخدام المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بالمفاهيم والمصطلحات، و تحليل البيانات و التعليق علي المعطيات المتعلقة بالنماذج الهامة للقطاع الثالث في الاقتصاديات الحديثة، وسنستعين بالادوات الاحصائية من أجل التعريف بالمؤشرات القياسية، وتحديد مكانة القطاع الثالث ومعايير ترتيب الدول في مجل الاعمال الخيرية.

خطة البحث :

ان الاجابه علي الاسئلة السابقة تتطلب تقسيم البحث الي ثلاث محاور، يخصص المحور الاول للتعريف بمفهوم القطاع الثالث وأهم مؤسساته، ويحدد المحور الثاني مكانة القطاع االثالث الخيري في الاقتصاديات الحديثة وأهم النماذج بالتركيز علي النموذج الأمريكي و النموذج الأوروبي، وخصص المحور الثالث لمؤشرات قياس حجم العمل الخيري و تحديد قوة القطاع الثالث بالاعتماد على مؤشر CAF للعطاء الخيري العالمي.

المحور الاول: ماهية القطاع الثالث الخيري وأهم مؤسساته

تمهيد:

يمثل القطاع الثالث مساحة النشاط الاجتماعي، و الممارسات العامة و الفردية و المؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي و قطاع الأعمال و الموجهة للمنفعة العامة ويسعى هذا المحور إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي المتعلق بالقطاع الثالث تعريفا و خصائص و أشكالا .

أولا :مفهوم القطاع الثالث الخيري

في محاولة لوضع تعريف موحد له ،تبنت جامعة (جونز هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه بنية المؤسسة و عملياتها. حيث وضع تصنيفا لمنظمات هذا القطاع وأسماه التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية ، عرف القطاع الخيري من خلاله على أنه :" مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع"[1].

يظهر العمل الخيري الخاص بهذا القطاع تحت أشكال المساهمة الفردية أو التشاركية في أنشطة الرعاية والتنمية الاجتماعية، عبر عمليات التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم في سبيل تحقيق الخير والمنفعة العامة . ويكون ذلك بشكل اختياري قد تختلجه بعض الإلزامية المتأتية من ضوابط عقائدية كالزكاة في المجتمع المسلم و غيرها...

يشتغل القطاع الخيري عبر مؤسساته داخل الدولة على مجمل القضايا المكملة لأعمال القطاعين العام و الخاص ليتعدى تأثيره كافة مناحي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العمرانية، وقد ازداد نشاط العمل الخيري ليغطي أوجه الإقراض والاستثمار والتكوين والتدريب وبناء قدرات والتنمية البشرية عبر اكتساب المهارات وأعمال التأهيل والتشغيل ونشر العمل و المعرفة، و التنشئة و الاهتمام بالثقافة و تنمية المرأة و رعاية الطفولة، و الاهتمام بذوي الحاجات

ثانيا: ماهية المؤسسات غير الربحية وأشكالها

1.ماهية المؤسسات غير الربحية

المؤسسات غير الربحية (NPOs)، المؤسسات غير الحكومية (NGOs) أو مؤسسات المجتمع المدني (CSOs)[2] هي جملة من المسميات التي أطلقت على المؤسسات العاملة في القطاع الخيري و لقد تعددت التعريفات التي منحت لهاته المؤسسات بحسب الهيئة التي قدمتها نذكر منها **تعريف البنك الدولي** بأنها: "إتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري لا يسعى للربح، أو أي شخص اعتباري آخر بموجب النظام القانوني المعني، وليس جزءا من القطاع الحكوم[3]" و أما **معهد التخطيط القومي بالقاهرة** فقد عرف في تقرير صادر له بخصوص التنمية البشرية ، المؤسسات غير الربحية بأنها : "منظمات أهلية تطوعية العضوية و النشاط، تعبر عن رغبة الأفراد على الأخذ بالمبادرة و المبادئ في القيام بأنشطة اجتماعية متنوعة لخدمة أغراض ائتمانية و إنسانية محلية و دولية بالاعتماد على الجهود و التمويل الذاتي في المقام الأول عن طريق حث الأفراد و المنظمات المختلفة و كذلك الحكومات على تخصيص تمويل أكبر لأداء أنشطتها المختلفة."[4]

وتتميز المؤسسات الخيرية بجملة من الخصائص[5] ساهمت في تعدديتها الشكلية داخل المجتمع و داخل القطاع الخيري عموما . وتتمثل هاته الخصائص في:

1.1- الهيكل المؤسساتي :بمعنى أنها تشكل بناء مؤسساتيا و جهاز إداريا و بشريا قائما على أسس و قواعد لا تجعله يختلف عن باقي المنظمات و الهيئات ؛

2.1- التطوعية: فهي تقوم على مبدأ اللاربحية، و هي الفلسفة التي تقوم عليها هذه المنظمات، و التي سماها البعض بحركات اجتماعية على أساس أنها قامت في أول الأمر على دعائم العمل الجماعي التطوعي[6]؛

3.1- الاستقلالية :و يدخل ضمن هذا الاستقلال،استقلال القرار السياسي، الإداري و المالي؛

4.1- التعقيد :إن عنصر التعقيد يقصد به تعدد المستويات التنظيمية داخل المنظمة .

5.1- القدرة على التكيف :و هذا التكيف عادة ما يأخذ ثلاثة أنواع فيكون زمانيا وجيليا و وظيفيا و يقصد به قدرة المنظمة على إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها و ذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة.

2. أنواع مؤسسات القطاع الثالث

تتمثل أشكال المؤسسات الخيرية العاملة في القطاع الثالث في :

1.2- المؤسسات التطوعية (Voluntary Organizations): كل منظمة تقوم اساسا على عامل التطوع سواء كان ذلك التطوع بالجهد البدني او العقلي او التبرع بالمال، تعد منظمة تطوعية ؛

2.2- المنظمات الشعبوية (Grass roots Organizations)[7]: تقوم هاته المؤسسات الخيرية بالجهود الأهلية و يمولها أفراد المجتمع مثل الجمعيات الخيرية الخاصة ؛

3.2- منظمات الخير العام (Charitable Organizations): و هي التي تنشأ بتخصيص مال معين لمدة غير معينة للعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو فنية، أو لأي عمل آخر من أعمال البر و الرعاية أو النفع العام دون قصد الربح المادي دون أن تقتضي بالضرورة تحديد إطار مكاني لمساهماتها ؛

4.2- منظمات الدعم المجتمعي (Supportive Organizations): هي نوع من المؤسسات الخيرية يعتمد على تقديم الخدمات فئات خاصة من المجتمع و التي لا تصلها مساهمات المنظمنات الأخرى كالفئات الخصة من المعوقين وغيرهم و هي ذات طابع إنساني في ما تعلق بدورها الخارجي ما يتمثل بدعم المناطق النائية و المنكوبة.

و تشترط الدراسات الحديثة للقطاع الثالث ضرورة توفر عناصرأساسية في أي مؤسسة خيرية حتى تتمكن من ممارسة رسالتها و دورها التنموي بشكل كفء و فعال . وتتمثل هاته العناصر في: :

1. **المدخلات** :ممثلة في الموارد المادية، البشرية، الفنيةو المعلوماتية؛
2. **نظام المعالجة** :و يبرز في أنظمة و برامج العمل داخل المؤسسة الخيرية؛

3. **المخرجات** :و التي تتمثل في البرامج (الصحية، الثقافية، الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية) المقدمة وفقا لواقع و المؤسسة و امكاناتها ؛
4. **التغذية العكسية** : وهي ضرورية في استمرارية المنظمات في تقديم أنشطتها لمشاركة إشباعها لاحتياجات و مواجهة المشكلات.

الشكل 01:العناصر المكونة للقطاع الثالث الخيري

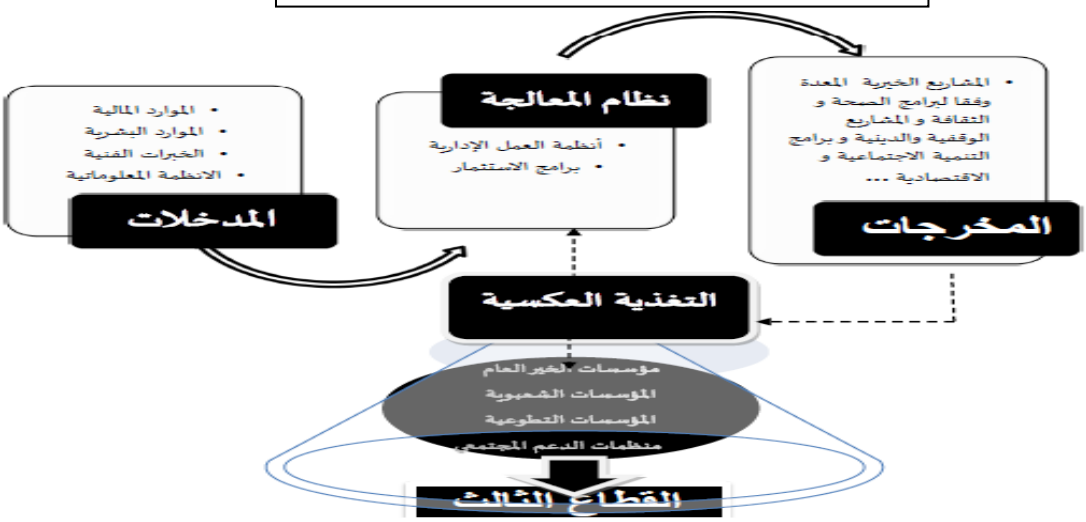

المصدر:من إعداد الباحث

المحور الثاني: مساهمات القطاع الثالث الخيري في الاقتصادات الحديثة

تمهيد:

يبرر حجم المساهمة التنموية للقطاع الثالث الخيري مكانته المرموقة في الاقتصادات الحديثة و من ثمة فسيتم من خلال هذا المحور الإحاطة بحجم هاته المساهمة التنموية المقدمة للإشارة إلى أهمية و ضرورة إحلاله في اقتصادات الدول الأقل تطورا

أولا :المساهمة التنموية للقطاع الثالث الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر البذل الخيري الخاص أمراً حيوياً أسهم في تكوين الولايات المتحدة الأمريكية وجعلها بلداً إستثنائياً كما هي اليوم يؤكده النموذج الكلي للاقتصاد الخيري الفريد الذي تتبناه هاته الدولة. ويقوم النموذج الأمريكي في صياغته الشكلية الحديثة على دراسة مقارنة تمت بجامعة John Hopkins University في مريلاند الأمريكية و التي تعرف بمشروع جون هوبكنز المقارن للقطاع غير الربحي (JHCNSP) تم تطويرها بحثيا من طرف الباحثين Anheier, H. K. & Salamon, L. M.[8] للوصول إلى تعريف هيكلي تنظيمي و عملياتي تشغيلي للقطاع الثالث عبر العناصر الخمسة التي

استخلصاها من المشروع المقارن و التي يمكن اعتبارها كمحددات لحقيقة ما إذا كانت المنظمة غير ربحية . وتتمثل هاته المعايير في:

-العمل المؤسساتي أو مأسسة العمل الخيري؛

-الاستقلالية شبه التامة عن الهيكل الاداري الحكومي و المؤسسات الخاصة إلا في حدود ضيقة واستثنائية؛

-الممارسة الداتية للقيادة والادارة و الحوكمة الوظيفية

-التوزيع غير الربحي الذي يمنع احتجاز الارباح وتوزيعها على عناصر المنظومة الإدارية و الاستثمارية لأكثر من سنة إلا بغرض إعادة استثمارها لتحقيق أهداف المنظمة

-التطوع بكافة أشكاله من أجل تنفيذ مهام المنظمة غير الربحية التشغيلية و الاستثمارية من أجل تحقيق أهدافها

الشكل 02:النموذج الامريكي للقطاع الثالث

Source: : Evers, A., & Laville, J.L. **The third sector in Europe.** Edward Elgar Publishing(Eds.) (2004).

يتميز القطاع الثالث وفقا للنموذج الأمريكي بالاستقلالية التامة عن القطاعين العام والخاص ووظيفته الأساسية تتمثل في تقليص الفجوة بين القطاع العام ممثلا في الدولة و القطاع الخاص ممثلا في السوق، فيما تعلق بتوفير السلع و الخدمات المطلوبة لكافة أفراد المجتمع.

1.مصادر الأصول الخيرية في القطاع الثالث الأمريكي

يعتمد القطاع الثالث في الولايات المتحدة على أربعة عناصر أساسية في تعبئة موارده المالية و هي التبرعات الفردية ،و المؤسسات الخيرية قريبة في المضمون إلى مفهوم الأوقاف في الاقتصاد الاسلامي، و الوصايا و الهبات ، و المساهمات المالية من المؤسسات و الشركات الاقتصادية و غيرها وقد شهد عام 2017 معدلا قياسا هو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تجاوز حجم الموارد المعبأة و الموجهة للنفع العام الخيري 410.02 مليار دولارأمريكي متأثرة بالنمو المحقق في كل الموارد المعبأة للتوظيف الخيري وفقا للجدول الأتي :

الجدول 01:حجم نمو الأصول الخيرية في القطاع الثالث الأمريكي لسنة 2017

مصادر العطاءات الخيرية	حجم العطاءات الخيرية الممنوحة (الوحدة مليار دولار)	مساهمة كل مصدر في حجم القطاع الثالث
التبرعات الفردية	286,65	70%
المنظمات الخيرية و الأصول الموقوفة	66,9	16%
الهبات و الوصايا	35,7	9%
تبرعات الشركات و المؤساسات الربحية	20,77	5%

من الجدول أعلاه يتبين أن المصدر الرئيسي لتعبئة أموال القطاع الثالث في أمريكا هو التبرعات القادمة من الأفراد بحيث تهيمن هاته الأخيرة على حجم المساهمات الخيرية بنسبة 70% بنسبة نمو قدرت ب 5.2 % بالمقارنة مع السنة السابقة و بمبلغ مالي معتبرقدره 14.27 مليار دولار أمريكي ، متبوعة بأموال المؤسسات الخيرية والأصول الموقوفة كالترست وغيرها ذات المساهمة المقدرة ب 16% من حجم الثروة الخيرية بمعدل نمو عن السنة السابقة قدر ب 6% وبينما احتلت تبرعات المؤسسات الاقتصادية و الشركات الربحية المرتبة الاخيرة بنسبةمساهمة قدرت ب 5 % إلا أنه يلاحظ تحقيقها لأكبر نسبة نمو بالمقارنة بالمصادر السابقة ، بمعدل نمو قدره 8 % بينما كان أضعف معدل نمو من نصيب الهبات و الوصايا بقيمة 2.3%

2.مجالات استخدامات الأصول الخيرية في القطاع الثالث الأمريكي:

. يستهدف القطاع الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية تلبية حاجات المستفيدين من كافة فئات المجتمع و التي تتمثل إجمالا في: الأفراد و المؤسسات الدينية و المنظمات التي تعنى بالبيئة و الصحة و التعليم و الخدمات الإنسانية و مؤسسات تقديم المنح و كذا الفنون و المعونات الخارجية و مؤسسات الرفق بالحيوان وغيرها بحيث يتقاسم المستفيدون حصيلة الثروة الخيرية المجمعة في القطاع الثالث الأمريكي التي تصرف في أغراض إنشائها. وبالاطلاع على ناتج تقسيم الثروة الضخمة من العطاءات الخيرية المجمعة لسنة 2017 يمكن ملاحظة اختلافات متباينة في حجم الاستفادة و معدلات النمو لكل فئة من فئات المستفيدين وفقا للشكل الآتي أدناه:

الشكل03: مصارف توزيع العطاءات الخيرية في القطاع الثالث الأمريكي لسنة 2017

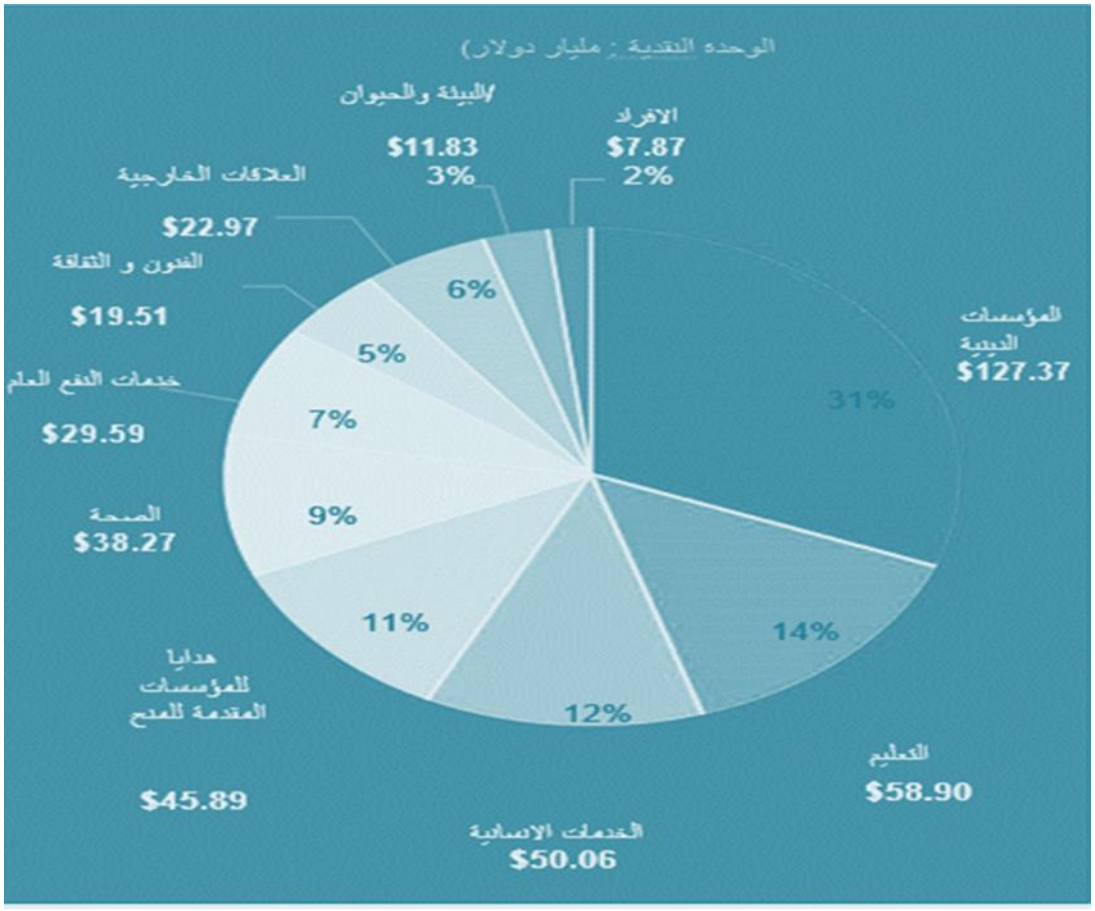

Source: Ibid, p 32

يتضح من الشكل السابق تحقيق المؤسسات الدينية للنصيب الأكبر من قيمة الهبات بقيمة 127.37% مليار دولار بمعدل نمو تراكمي قدره 6.8% بينما سجلت الاستفادة الفردية محددة الأشخاص النصيب الأدنى بنسبة لا تتعدى 2% . والجدير بالذكر هنا احتلال التعليم للمرتبة الثانية في حجم الاستفادة بنصيب قدره58.90 مليار دولار أمريكي ومعدل نمو تراكمي قدره11% وذلك منذ سنة 2015. أما الانخفاض الوحيد في معدل النمو فقد شهدته برامج المعونات الخارجية الذي خصص له 22.97مليون دولار بمعدل نمو 2.9-%.

تمثل التجربة الأمريكية في تعبئة الموارد و تسييرها لتحقيق أوجه النفع العام نموذجا استرشاديا يستدل به في المطالبة بضرورة إحلال منظومة العمل الخيري في القطاع الخيري للتنفيذ و إدماجها في الاقتصاد الوطني وهي بحجم مساهمتها المقدر ب 2.1%[9] في الناتج المحلي الاجمالي لها من جزيل الأثر في تحقيق التنمية الاجتماعية و معالجة الفجوة القائمة بين القطاعين العام و الخاص الأمريكي باعتبارها الداعم الاجتماعي لكل منهما.

الشكل 04:تطور حجم الأصول المتداولة في القطاع الثالث الأمريكي 1977-2017

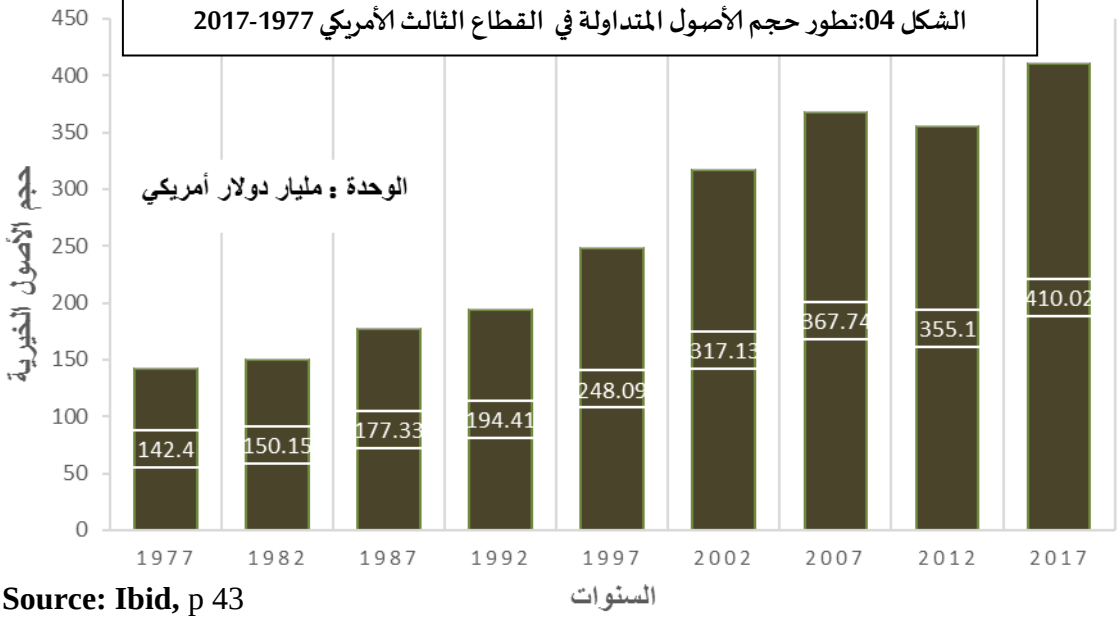

Source: Ibid, p 43

ثانيا : المساهمة التنموية للقطاع الثالث الخيري في القارة الأوروبية

بينما يركز النموذج الأمريكي للقطاع الثالث على ضرورة الفصل بين القطاعات الأساسية لتحقيق أغراض الاستقلالية ، يعترف النموذج الأوروبي بضرورة وجودة علاقة تكاملية تجمع بين الدولة و السوق و القطاع الثالث، فيرى أن وجود علاقة ثلاثية بين القطاعات هي الأنسب لوصول المجتمع لتحقيق الرفاهية الاجتماعية[10] و بذلك فقد اقترح الباحثان Evers و Laville مخططا يوضح هاته العلاقة يعرف بمثلث الرفاهية الاجتماعية أو مثلث الثروة . يبين مثلث الرفاهية المجتمعية شكلا لوجود علاقة اجتماعية-اقتصادية بالنظر إلى الأطراف المساهمة في تحقيق هاته الرفاهية المجتمعية و المتمثلة في الدولة و السوق و القطاع العائلي، بحيث تبرز هاته العلاقة الثلاثية تأثرا ملحوظا بالسياسات و القوانين التي تشرعها الدولة ، القيم و الممارسات المتعلقة بالسوق و ثقافة المجتمع المدني و مصالح المساهمين و اهتماماتهم ، ما يفرض على مؤسسات القطاع الثالث الأوروبي الموازنة بين حزمة المعايير و القيم المتعلقة بكل قطاع أساسي مشكل لزوايا مثلث الثروة.

الشكل 05:مثلث الثروة في القطاع الثالث الأوروبي

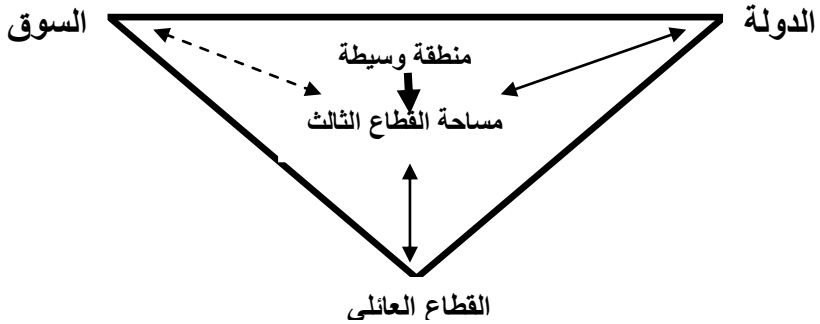

Source: : Evers, A., & Laville, J.L. **The third sector in Europe.** Op cit, p 17

و من أجل ذلك وجدت المؤسسات الخيرية الناشطة في القطاع الثالث الأوروبي نفسها ملزمة بالحفاظ على استقلاليتها عبر حماية قدرتها الخاصة في التحكم ببيئتها من خلال تحقيق أهداف ومصالح المساهمين والحفاظ على موقعها في مواجهة ضغوط السوق مع العمل ضمن أطر و تشريعات الدولة. فكان النموذج الأوروبي المستحدث وفقا لهاته المعايير ممثلا في الشكل الآتي :

الشكل 06:النموذج الأوروبي للقطاع الثالث

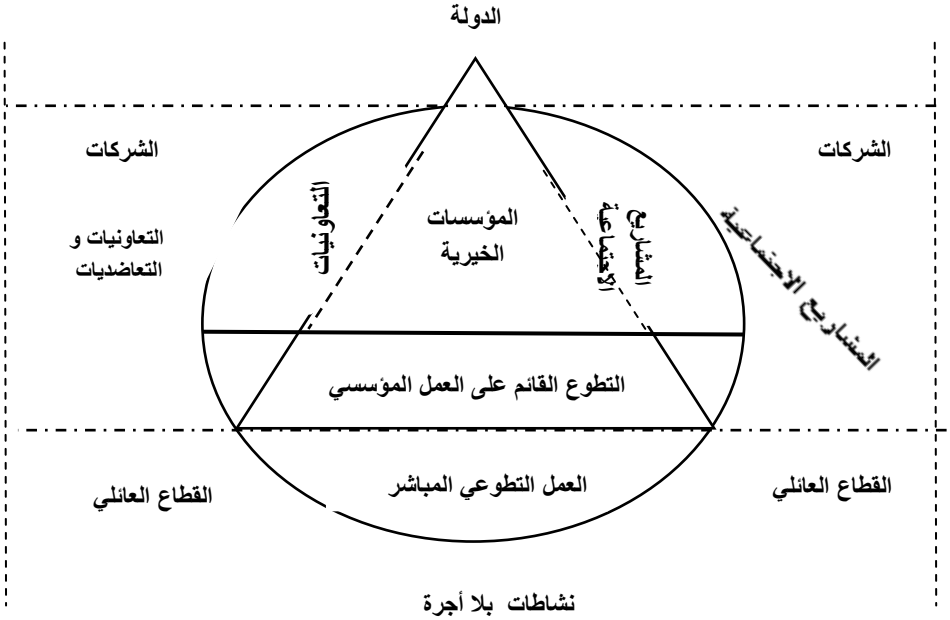

Source : Bernard Enjolras and others : **The Third Sector As A Renewable Resource for Europe :Concepts, Impacts, Challenges and Opportunities,** Springer InternationalPublishing,2018,p 29

إن الدراسة المتعمقة للقطاع الخيري في أوروبا ، تمكن من استشفاء الملامح الكبرى التي تميز القوة الاقتصادية و الاجتماعية التي يتفرد بها هذا النظام الفريد داخل الاقتصادات الأوروبية ويمكن تحديد ملامح تلك القوة في الأشكال الآتية:

1.القطاع الثالث محرك اقتصادي عملاق : تبين الاحصاءات المجمعة لهذا القطاع عبر الدول الأوروبية لسنة 2014 قدرته على استيعاب حجم عمالة قدر ب 29.1 مليون عامل في 28 دولة ما يمثل 13% من حجم سوق العمالة [11] وهو حجم جد ضخم باعتبار أن القاعدة الاقتصادية تقول بأن قدرة أية صناعة على استيعاب اكثر من 5% من سوق العمالة يؤهلها لأن تكون صناعة أساسية ورائدة . إن استحواذ القطاع الخيري الأوروبي على هذا العدد من العاملين به يجعله في المرتبة الثالثة بعد الصناعة و التجارة في حجم العمالة و مبتعدا عن باقي الصناعات الأخرى بمسافة كبيرة بحيث أن لكل موظف في قطاع النقل و البناء مثلا هناك موظفين في القطاع الخيري و لكل عامل في ميدان الصناعة المالية 5 موظفين في القطاع الخيري.

الشكل 07:حجم القطاع الثالث في الاقتصاد الأوروبي بدلالة حجم العمالة المنتسبة إليه سنة 2014

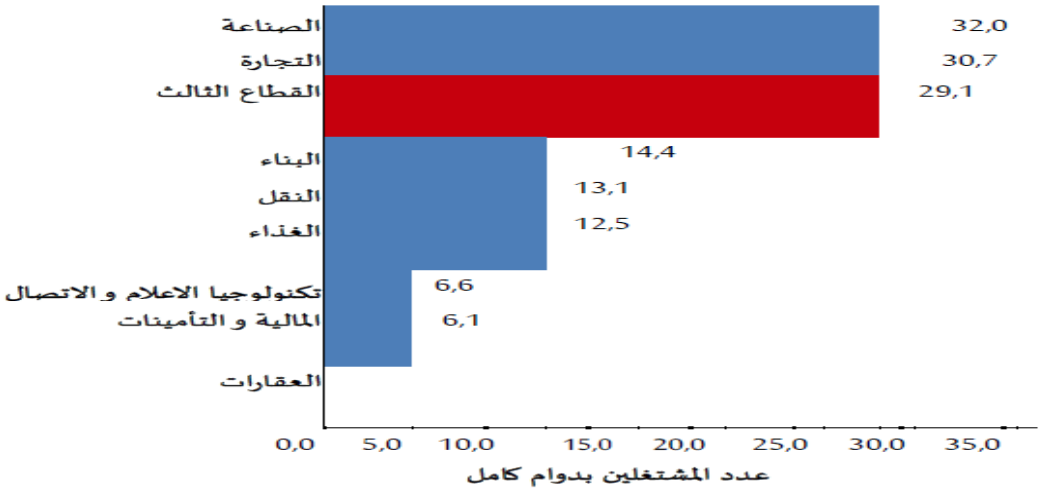

Source: : Ibid , p 55

2.كثافة الاعتماد على التطوع : من 29.1 مليون عامل في 28 دولة في الاتحاد الأوروبي يشتغلون في القطاع الخيري 55% منهم متطوعون أي هناك 16مليون عامل يعملون في المؤسسات الخيرية بدوام كامل. ويمثل 7 ملايين عامل منهم عدد المشتغلين بالمؤسسات الخيرية بينما تقوم البقية المقدرة بـ9 ملايين عامل بالتطوع لمساعدة من هم خارج قطاعهم العائلي الخاص .فتدل بذلك هاته القدرة في تعبئة هذا الكم من المتطوعين على مدى اتساع نطاق هذا القطاع الثالث و قوته

الشكل 08:تشكيلة العمالة المشتغلة بالقطاع الخيري الأوروبي بالمقارنة بين الأجراء و المتطوعين سنة

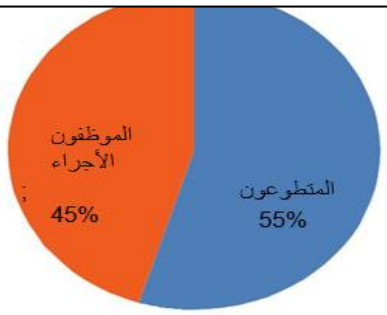

Source: : Ibid , p 55

29.1 مليون عامل بدوام كامل =العدد

3.وظائف القطاع الثالث : يعتبر من المعلوم بالضرورة اهتمام مؤسسات القطاع الثالث في أوروبا بتقديم الخدمات على أشكالها المتعددة : كالخدمات الصحية،التعلم،الحفاظ على البيئة و الإغاثة الانسانية و دعم مؤشرات التنمية الاقتصادية ولكن تداخل العلاقة بين القطاعات الثلاث ،أسفر عن ظهور وظائف أخرى ذات طابع سياسي اجتماعي ، جعلها تمارس دور المدافع عن المجتمع المدني و أفراده وتحول بذلك تركيزه إلى الاهتمام حماية الحقوق الفردية و العمل على ترقية الفرد و الحفاظ على حريته الشخصية و الثقافية. بالاعتماد على هاته العناصر يمكن القول أن وظائف القطاع الثالث في أوروبا تنقسم إلى :

1.3-**الوظائف الخدمية** : المرتبطة بتلبية حاجات المجتمع من خلال تنفيذ حزمة من الخدمات بحسب المجال المستهدف؛

2.3-**الوظيفة التعبيرية** : تشمل الوظيفة التعبيرية الأنشطة الخاصة بالثقافة والترفيه ، ومنظمات العضوية - بما في ذلك نقابة العمال - المنظمات التجارية والمهنية ، والمنظمات البيئية والتجمعات الدينية؛

3.3-**الوظائف الأخرى**: تشمل الأنشطة غير المصنفة كالأنشطة الصناعية ونشاطات المؤسسات الدولية.

الشكل 09:وظائف مؤسسات القطاع الثالث الأوروبى

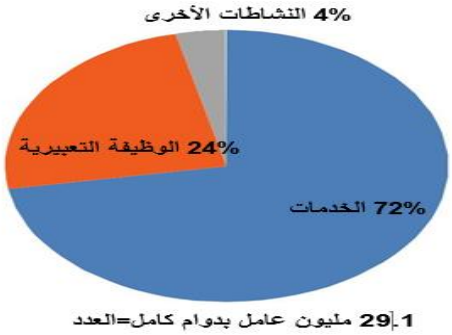

Source: : Ibid , p 57

الملاحظ من الشكل البياني هيمنة الوظيفة الخدمية على نشاط العمالة المنتمية للقطاع الخيري الأوروبي بنسبة 72 % بينما توجه 24 % من القوة العاملة في المؤسسات الخيرية الأوروبية لأداء الوظيفة التعبيرية

4-مصادر الدخل: يختلف هيكل الإيرادات في القطاع الثالث الأوروبي بشكل ملحوظ عما يميل العديد من المراقبين إلى اعتقاده. ففي حين يجذب العطاء الخيري انتباه الجمهور ووسائط الإعلام أكثر ، يتبين أنه يمثل حصة صغيرة نسبيا من إيرادات القطاع . حيث أنه و بالأخذ بعين الاعتبار حجم المساهمات الخيرية - من الأفراد والمؤسسات والشركات فإنها لا تمثل في المتوسط سوى حوالي 9٪ من إجمالي إيرادات القطاع الخيري في أوروبا. وعلى النقيض من ذلك ، فإن إيرادات الرسوم الخاصة ، والتي تشمل المدفوعات الخاصة للسلع والخدمات ، ورسوم العضوية وإيرادات الاستثمار ، تمثل 54 في المائة من الدخل في المتوسط. وأخيرا فإن الدعم الحكومي ، الذي يشمل المنح والعقود وسداد تكاليف الخدمات المقدمة إلى الأطراف الخاصة المؤهلة في مجالات الرعاية الصحية أو التعليم ، يساهم بما يقارب 37 في المائة من عائدات القطاع الخيري.

الشكل 10:مصادر ايرادات القطاع الخيري في أوروبا لسنة 2014

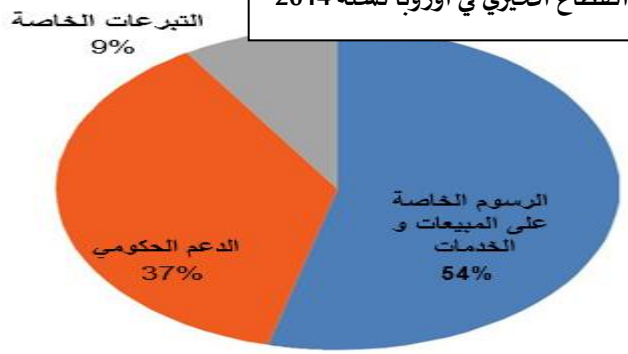

Source: : Ibid , p 58

5-الهيكل المؤسساتي: تعمل بالقطاع الخيري في أوروبا المؤسسات الخيرية بالإضافة إلى مؤسسات التطوع المباشر و المؤسسات التعاونية مع المؤسسات الاجتماعية ، يمثل الشكل الآتي أنواع المؤسسات العاملة بالقطاع الخيري في أوروبا سنة 2014 وحجمها النسبي إلى القطاع الثالث الأوروبي:

الشكل 11:الهيكل المؤسساتي للقطاع الخيري في أوروبا لسنة 2014

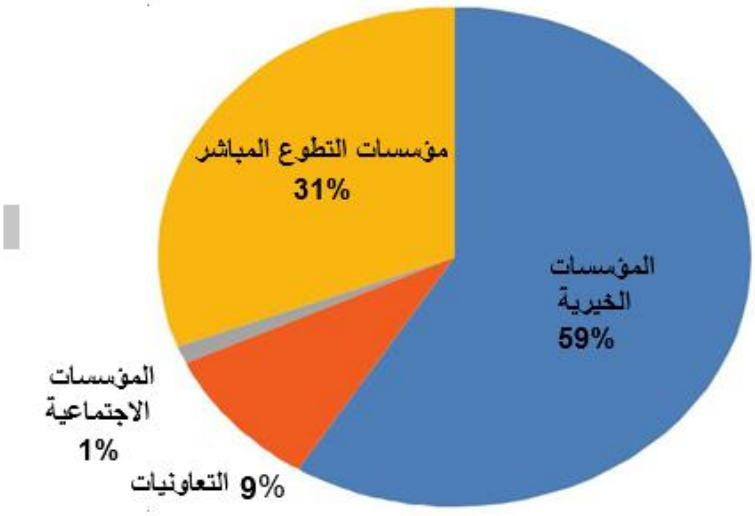

Source: : Ibid , p 60

6-التغيرات في معدلات نمو القطاع الثالث : على الرغم من أن البيانات التي تعتمد في قياس التغيير الطولي لحجم القطاع الثالث تعلقت بمكون مؤسسي واحد فقط ، و هو المؤسسات غير الربحية و الخاص ب 12 دولة فقط في الاتحاد الأوروبي ، فإن هذه البيانات المحدودة قد أشارت إلى حدوث نمو ملاحظ في حجم القطاع الثالث الأوروبي بمعدل يتجاوز نمو التوظيف الكلي في الاقتصاد[12]. وهكذا ، فإنه قد تم رصد نمو في العمالة الأجيرة في قطاع المؤسسات غير الربحية بمعدل سنوي متوسط قدره 3.4 في المئة في دول الاتحاد الأوروبي الـ 12 التي تتوفر لديها بيانات سلسلة زمنية مقارنة.

الشكل 12:متوسط معدلات نمو القطاع الخيري الأوروبي ما بين 2001-2013

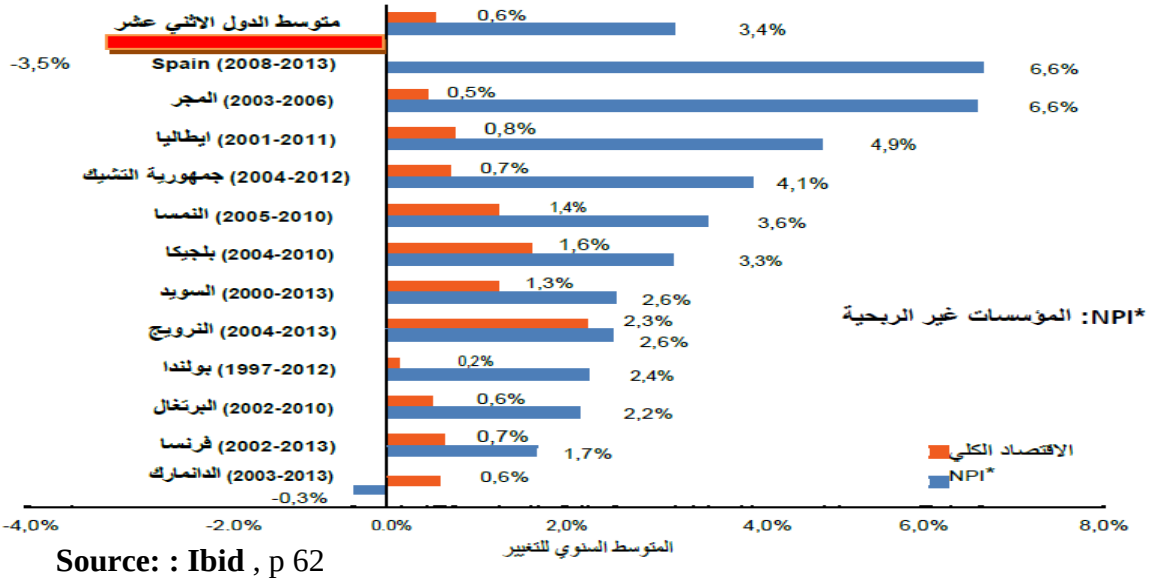

Source: : Ibid , p 62

وبالمقارنة ، كما هو موضح في الشكل10، نجد أنه قد نما إجمالي العمالة في هذه البلدان الاثني عشر بمعدل سنوي يبلغ 0.6 في المائة فقط. علاوة على ذلك ، فقد فاق نمو التوظيف في المؤسسات غير الربحية نمو العمالة الإجمالي في جميع البلدان باستثناء بلد واحد (الدانمارك). وقد حدث اختلاف كبير بشكل خاص في إسبانيا ، حيث كان حجم عمالة المؤسسات الخيرية ينمو بمعدل سنوي بلغ 6.6 في المائة بين عامي 2008 و 2013 في حين انخفض إجمالي العمالة بنسبة 3.5 في المائة سنوياً في نفس الفترة الزمنية.

المحور الثالث : مؤشرات قياس أداء القطاع الثالث

تمهيد :

جلب الأثر المتزايد الذي تحدثه مؤسسات القطاع الثالث في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الدول التي تولي للقطاع الثالث مكانة خاصة و متميزة ، اهتمام الباحثين و المختصين الذين سعوا إلى تطوير العمل الخيري المؤسسي و تعظيم عوائده عبر اعتماد تقنيات قياسية للأداء المالي و التشغيلي الذي يحصل بداخل المنظمة الخيرية بشكل يماثل ما يتم اعتماده في منشآت الأعمال الربحية و العلة في ذلك تكمن في كون طبيعة نشاط المؤسسة الخيرية في الاقتصادات الحديثة استثمارية تعنى بتعبئة الموارد و استثمارها لتحقيق الأهداف التي تم التبرع بهاته الأصول من أجلها من جهة مع ضمان استمرارية عوائد هاته الاستثمارات من جهة أخرى

تنقسم مؤشرات قياس أداء القطاع الثالث الخيري إلى: مؤشرات قياس جزئية تعنى بقياس الأداء المالي و التشغيلي الكمي و النوعي داخل الوحدات المشكلة للقطاع الخيري ممثلة في المؤسسات الخيرية ؛ ومؤشرات قياس كلية على المستوى الكلي للقطاع و التي تعنى بالنتائج الكلية للعمل الخيري داخل القطاع الثالث ، وهنا يبرز مؤشر CAF للعطاء الخيري العالمي كأشهر مثال عنها

أولا : المؤشرات الجزئية لقياس أداء القطاع الثالث الخيري

هذا المجال قد حددت الباحثتانCarolyn Cordery Rowena Sinclair[13] أربع مقاربات كمية و كيفية لقياس الأداء الخيري في مؤسسات القطاع الثالث هي

1. مقاربات الكفاءة المالية و الاقتصادية :

دفع التركيز في قطاع الأعمال على الأداء المالي والكفاءات الاقتصادية إلى تطوير أدوات قياس كمية لقياس أداء المؤسسات المنتمية للقطاع الثالث باعتبارها أيضا منظمات للأعمال ذات طبيعة خاصة ومميزة. حيث تعتمد هاته المقاييس لأغراض المساءلة. تتوقع مقاربات الكفاءة الاقتصادية أن تحقق مؤسسات القطاع الثالث عائدا متوقعا يتم قياس أثره ماليا وتشمل هاته المقاربة ما يلي:

-تحليل التكلفة - الفائدة (Cost-Return Analysis)؛

-مقياس تقييم المخرجات (Outcome Rating Scale)؛

- التدقيق الاجتماعي و المحاسبة والمراجعة الاجتماعية؛

-العائد الاجتماعي على الاستثمار : و تستخدم هاته التقنية التي وضعتها مؤسسة روبرتس[14] لتطوير المؤسسات الخيرية ، التدفقات النقدية المخصومة لتقدير قيمة المشروع ، والقيمة الاجتماعية للبرنامج (مدخرات دافعي الضرائب منقوصا منها التكاليف المتكبدة) وكذا القيمة المختلطة (القيمة المالية و القيمة الاجتماعية و البيئية) ، وتمثل هاته الحسابات ما يعرف بمؤشرات العائد على "الاستثمار" في مؤسسات القطاع الثالث

بالإضافة إلى ذلك ، تتضمن تقنيات تقييم القياس الواحد وفقا لمقاربة الكفاءة أيضًا تكلفة الاستبدال ، وتكلفة الفرصة البديلة والعديد من تقنيات التفضيل التي تفترض أن هناك سوقًا لأنشطة مؤسسات القطاع الثالث وأن "العملاء" أي المستفيدون موجودون بشكل مستمر لتقييم هاته الأنشطة

2. مقاربات نظرية البرنامج :

تسعى نظريات البرنامج إلى توضيح أهمية الربط الناجح بين المدخلات و المخرجات وأثرها في تحسين نجاح عمليات التدخل لتصحيح سير البرنامج الخيري أو تحسين بعض عناصره أو حذف أخرى . و تشمل نظريات التغيير في هاته المقاربة "منطق التدخل" ؛ "الأطر المنطقية" ؛ و "المساءلة القائمة على النتائج" .

لقد ولّدت عدم مرونة مقاربات الأطر المنطقية و المساءلة بالنتائج أمام تعقيدات عملية معالجة المدخلات من الأصول الخيرية و التوفيق بينها و بن مخرجاتها خدمة لرسالة الأصل المتبرع به و منه خدمة لرسالة المؤسسة الخيرية ، الحاجة إلى تطوير مقاربة البرنامج إلى شكل أكثر مرونة ، فكانت المقاربة المستحدثة التي أطلق عليها تسمية مقاربة "نظرية التغيير" التي يقول عنها المطورون[15] أنها نسخة "مستنيرة" من الأطر المنطقية. و التي تعتمد التركيز على تغيير الخرائط التنظيميةعلى كل مستوى كفكرة

أصيلة للعمل في المؤسسات الخيرية ، ما يجعلها تتطلب من موظفي الداعمين و الممولين توضيح افتراضاتهم وتقديم البدائل في نقاط محددة من أجل تشكيل أكثر مرونة للبرنامج المستهدف .

قد يكون المقيّمون مهتمين أيضًا بالطرق التي تمكنهم من تتبع مسارات التغيير لفهم كيفية حدوث التغيير بشكل عام ، بدلاً من تحديدها في شكل واحد ، فيتم على هذا النحو الدفع بالطرق التجريبية وشبه التجريبية حسب الضرورة لفهم التأثير عبر الإخضاع للتجربة ومن ثم قياس النتائج.

3. المقاربات الاستراتيجية :

تعتمد المقاربة الاستراتيجية على فكرة أساسية هي أن قياس أداء مؤسسات القطاع الثالث المالي والإداري يجب أن يرتبط بالاستراتيجية الرئيسية الموضوعة للعمل في مثل هاته المنظمات . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه و في سبيل تطوير المقاربات الاستراتيجية لقياس الأداء الخاص بمؤسسات القطاع الثالث ، فقد تم الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازنة لكابلان ونورتون ، التي تقيس الأداء من الناحيتين المالية وغير المالية

و في هذا الصدد تم تشجيع مؤسسات القطاع الخيري الثالث على إعادة تحديد أهداف الأداء لتحديد الأولويات من أجل الاستخدام الداخلي المتناسق مع استراتيجية المنظمة . كما تم تصميم نماذج مساعدة لتطوير عمل هاته المؤسسات في هذا المجال مثل نموذج DoView[16] للمؤسسات، و الذي يساعد في تقديم إستراتيجية مطورة داخليًا بشكل تخطيطي محدد لخطوات إدارة مؤسسات القطاع الثالث في سعيها لإنجاز مهمتها و بالتالي تحقيق الهدف الاستراتيجي من إنشائها .

4. المقاربات التشاركية :

تعتمد مؤسسات القطاع الثالث التي تعمل في شراكات من إجل تحقيق الأهداف غير الملموسة (المعنوية) خرائط النتائج وغيرها من الأساليب التشاركية لتنفيذ عمليات الإدارةو قياس الأداء. و يختلف تخطيط خرائط النتائج عن المقاربات الاستراتيجية و مقاربات نظرية البرنامج وذلك لأنها أداة تقييمية وليست أداة للمساءلة مثلهم، بحيث تتطلب أيضًا من "الشريك " وضع خريطة لكيفية حدوث التغيير السلوكي والاستراتيجيات التي سيستخدمها كل منهم لتحقيق المهمة المتفق عليها بشكل تعاوني.

تمثل المقاربات السابقة بما تتضمنه من مؤشرات قياس كمية و كيفية أهم الأدوات المستخدمة لقياس الأداء الخيري في القطاع الثالث و ذلك على المستوى الجزئي أي على مستوى الوحدات ممثلة في مؤسسات القطاع الثالث

ثانيا :مؤشر CAF الكلي لقياس أداء للقطاع الثالث

1.التعريف بمؤشر CAF الكلي لقياس أداء القطاع الثالث و كيفية تشكيله:

يعتبر مؤشرCAF لعطاء الخيري العالمي أحد المؤشرات القياسية المخصصة لتحديد حجم العمل الخيري حول العالم ، وهو ابتكار أصيل لمؤسسة (Charities Aid Foundation)[17] العريقة في العمل الخيري و جمع التبرعات ودعم المشاريع

الخيرية، بحيث تشهد لها خبرة 90 سنة في العمل الخيري حول العالم بذلك، وهي مؤسسة بريطانية الأصل ولها 9 فروع حول العالم ،تستهدف من خلالها دعم القطاع الخيري بمجموع المتدخلين فيه من مؤسسات و أفراد.

تستهدف المؤسسة من خلال هذا المؤشرا توفير نظرة ثاقبة لنطاق وطبيعة العطاء في جميع أنحاء العالم. من أجل ضمان فهم العطاء بأشكاله المختلفة ، ومن خلال ذلك يعنى المؤشر بدراسة الأوجه الثلاث الأتية للعطاء أو العمل الخيري :

-مساعدة المحتاجين

-التبرعات المالية؛

-حجم العمل التطوعي

ولتحقيق غرض الدراسة القياسي، تبنت المنظمة منهجية معينة لتجميع البيانات و تحليلها، تستند في المقام الأول إلى البيانات الواردة من استطلاعات الرأي العالمية التي تقوم بها مؤسسة غالوب للبحوث الاحصائية وهو عبارة عن مشروع بحث مستمر يجري تنفيذه في 146 بلدًا في عام 2017 و يشمل حوالي 95٪ من سكان العالم. يطرح الاستطلاع أسئلة حول العديد من جوانب الحياة المختلفة بما في ذلك البذل الخيري في معظم البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية ، يتم تعبئة 1000 استبيان بواسطة عينة تمثيلية من الأفراد الذين يعيشون في جميع أنحاء البلاد، بحيث تمثل منطقة التغطية البلد بأكمله بما في ذلك المناطق الريفية ،و يمثل إطار أخذ العينات كامل الفئات التي تتراوح أعمار منتسبيها ما بين 15 سنة فأكبر . وتراعي العينة حجم البلد الجغرافي و عدد السكان ففي بعض البلدان الأكبر حجما و كثافة يتم جمع عينات أكبر (على سبيل المثال 4.141 عينة في الصين. 2000 عينة في روسيا)و يصغر حجم العينة المستهدفة في الدول الأقل حجما و كثافة سكانية لتغطي ما بين 500 إلى 1000 شخص. لقد أجرت مؤسسة غالوب مقابلات مع أكثر من 153،164 شخصًا في عام 2017 و تم إجراء الاستطلاعات عبر الهاتف أو وجهًا لوجه.

هناك بالطبع هامش الخطأ (مقدار الخطأ العشوائي لأخذ العينات) في النتائج لكل منها البلد ، والتي حددته غالوب عند مستوى الثقة 95 ٪ (مستوى الثقة في أن النتائج هي انعكاس حقيقي لجميع السكان). يتم حساب الحد الأقصى لهامش الخطأ بافتراض نسبة مئوية تبلغ 50٪ وتأخذ في الاعتبار تأثير تصميم الأسئلة و العينة.

أما بخصوص التنقيط و النسب المعطاة و ترتيب الدول فإن مؤشر العطاء العالمي CAF يعتمد على متوسط بسيط للردود من الأسئلة الرئيسية الثلاثة في كل بلد، ومن خلالها يتم إعطاء كل بلد درجة مئوية ويتم تصنيف الدول على أساس هاته الدرجات.

2. دراسة تحليلة لنتائج مؤشر CAF للعطاء الخيري لسنة 2017

يعتبر من المميز في مؤشر CAF للعطاء الخيري العالمي، قدرته النسبية على تحديد حجم العمل الخيري على مستوى كل دولة على حدة، مبرزا بذلك قوة القطاعات الخيرية في دول العالم من حيث ايراداتها المحققة وإن كانت الكفاءة المؤسسية للمؤسسات الخيرية غير محل للقياس بهذا المؤشر و دليل ذلك تصدر دول نامية للترتيب العالمي في هذا المؤشر و لسنوات متتابعة كميانمار و أندونيسيا التي نالت المرتبة الأولى في العطاء الخيري على حساب دول عريقة في العمل الخيري كالولايات

المتحدة التي حلت رابعا وانجلترا في المرتبة السادسة وألمانيا صاحبة أقوى اقتصاد أوروبي في المرتبة 22 أما فرنسافقد تدهور ترتيبها ليصل إلى المرتبة 72 وهو أمر غريب بالنظر إلى احتلال دولة كينيا للمرتبة الثامنة في المقابل .

و تجدر الإشارة هنا إلى أنه وباستثناء عشر دول عربية تتواجد في قائمة ال100 الأكثر عطاء مختومة بالجزائر صاحبة الرتبة 92 ، تتواجد الدول العربية الإسلامية الأخرى جميعها في مراتب متأخرة متأثرة بحجم التطوع القليل ضف إلى ذلك تقلص حجم التبرعات النقدية الذي كان السمة المشتركة هذا العام بين كل الدول ، و الذي أثر بذلك على النتيجة النهائية التي نالتها كل دولة

الجدول 02 :ترتيب الدول العشرين الأكثر عطاء خيريا في العالم لسنة 2017

	CAF World Giving Index الرتبة	CAF World Giving Index* النسبة (%)	مساعدة المحتاجين (%)	التبرعات النقدية (%)	الحجم الساعي للتطوع (%)
أندونيسيا	1	59	46	78	53
أستراليا	2	59	65	71	40
نيوزيلاندا	3	58	66	68	40
الولايات المتحدة الأمريكية	4	58	72	61	39
ايرلندا	5	56	64	64	40
انجليترا	6	55	63	68	33
سنغافورة	7	54	67	58	39
كينيا	8	54	72	46	45
بورما	9	54	40	88	34
البحرين	10	53	74	53	33
هولندا	11	51	52	66	37
الأمارات المتحدة العربية	12	51	68	62	23
النرويج	13	50	54	65	32
هايتي	14	49	62	54	31
كندا	15	49	57	56	33
نيجيريا	16	48	71	36	37
ايسلاندا	17	48	50	65	27
مالطا	18	47	53	64	25
ليبيريا	19	47	80	14	47
السيراليون	20	47	80	23	37

*: مؤشر CAF يعتمد في وضع النسبة بالعدد الصحيح ، وتتم عملية ترتيب الدول ذات العدد الصحيح نفسه على أ

Source: : Ibid , p 11

وقد حققت إندونيسيا المركز الأول لهاته السنة وللمرة الأولى في تاريخها ، بعد أن تراجعت ميانمار إلى المركز التاسع بعد أربع سنوات من تصدر قائمة الدول أكثر عطاء في العالم . وأعزت منظمة CAF في تقريرها أثر أزمة الروهنجيا لعام 2017 في تخفيض درجة المساهمة الخيرية لشعب ميانمار لهاته السنة بينما أشار التقرير إلى أثر العقائد الدينية في رفع حجم التبرعات الخيرية ما ساعد أندونسيا على احتلال المركز الأول، ويتمثل ذلك الأثر الديني أساسا في تعاليم الشريعة الاسلامية المحفزة على العطاء و الإنفاق الخيري عبر أدواتها الإلزامية كالزكاة و الاختيارية كالأوقاف و الصدقات. هذا يعني أن المحفز الأساسي للقيام بالعمل الخيري على تعدد أشكاله ينطلق من عقيدة ايمانية يتبناها أفراد المجتمع تكون المبرر لقيامهم بالعمل الخيري في معظم الحالات ، وهذا أمر متفق عليه كما يبدو حتى مع اختلاف العقائد الدينية فكما تم الإشارة إليه في القطاع الخيري الأمريكي حجم التبرعات وتوظيفها مثلا ، فقد تم ملاحظة كيف تستحوذ المؤسسات الدينية على النصيب الأكبر من حجم التبرعات وذلك بشكل كبيريفوق 31 % من إجمالي التبرعات.

يشير التقرير المتعلق بالمنظمة بناء على نتائج المؤشر وجود فروقات تفضيلية بين الاعتماد على المساعدة المادية للمحتاجين أو المساعدة النقدية أو التطوع: فبينما يميل الأشخاص في الدول النامية إلى المساعدة العينية للمحتاجين و الغرباء ، يزداد احتمال التبرع النقدي في البلدان المتقدمة. كما وجد مؤشر CAF أن معدل الأشخاص الذين يتبرعون بالمال على مستوى العالم وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 2013 ، مع ارتفاع نسبة الأشخاص الذين أفادوا بمساعدة غريب أو التطوع بدلاً عن ذلك

ويبرز الشكل البياني الآتي حجم التغيرات التي عرفها حجم العمل الخيري العالمي خلال الفترة من 2013 إلى 2017 بدلالة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Global GDP) بالشكل التالي:

الشكل 13:تغيرات حجم العطاء العالمي بدلالة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 2013-2017

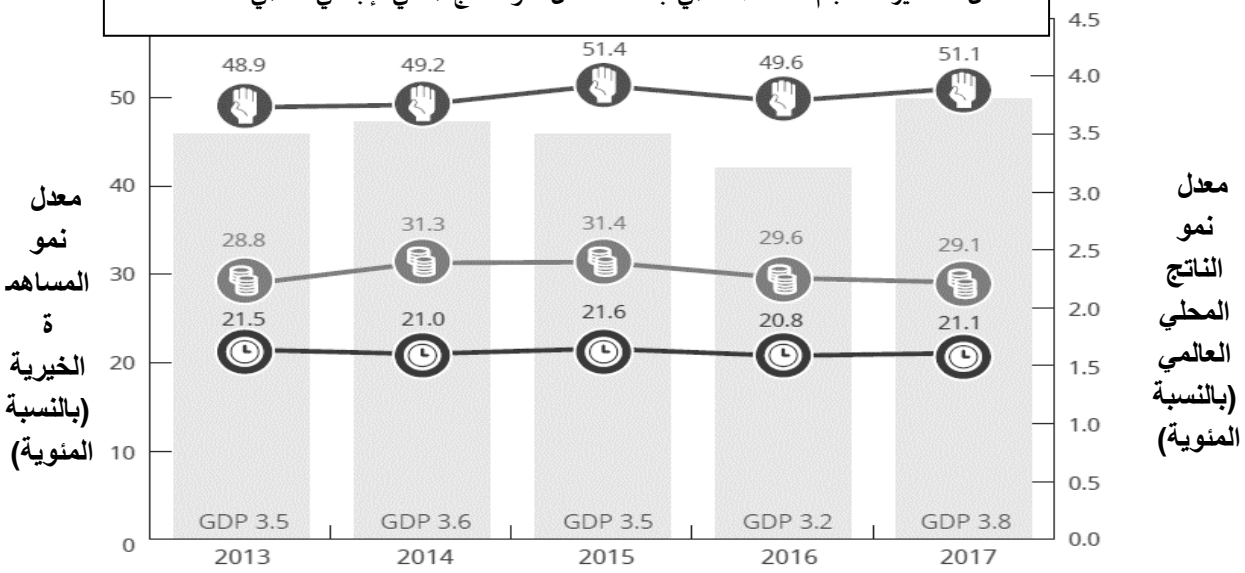

Source: : Ibid , p 13

يتبين من الشكل البياني محافظة عنصر العطاء الخيري المتعلق بمساعدة المحتاجين على معدل نمو ثابت و مستمر بالمقابلة مع معدل نمو الناتج المحلي العالمي الإجمالي فباستثناء سنة 2015 التي استمر فيها معدل العطاء الخيري من خلال مساعدة المحتاجين بالارتفاع ليصل إلى 51% وانخفض فيها معدل نمو الناتج المحلي العالمي الاجمالي إلى 3.5 %، شهد التغير في معدل النمو تقابلا شبه متماثل ، بل أنه حتى في سنة 2016 التي شهدت انخفاض معدل نمو الGDP بنسبة 0.3% كان معدل انخفاض حجم المساهمات الخيرية في شكل المساعدات العينية للمحتاجين قد سجل انخفاضا ملحوظا كذلك قدرب 1.8% . أما بخصوص العمل الخيري العالمي بالتبرعات النقدية فقد شهد نموا ملحوظا في السنوات الثلاث الأولى ليصل أقصاه في سنة 2015 بمعدل قدره 31.4 % ولكنه تابع الانخفاض بعدها إلى 29.6 % في سنة 2016، سنة أكبر انخفاض سجل لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة المدروسة 3.2 % ، ورغم تعافي هذا الأخير في سنة 2017 ليسجل أعلى معدل نمو خاص ب GDP خلال الفترة المدروسة بنسبة 3.8 % واصل حجم التبرعات النقدية العالمي الانخفاض ليصل إلى نسبة 29.1

% . وبالحديث عن العمل التطوعي كشكل من أشكال العطاء الخيري العالمي فقد حافظ الأخير على مجال تغيره الضيق صعودا و نزولا في حدود 20.8 % و 21.6 %

بدراسة نتائج المؤشر تبرز الحاجة الملحة لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من التقرير في الدفع بعجلة تطوير القطاع الثالث في الدول على إطلاقها، حيث أنه يلاحظ قصور فني في تحديد مدى كفاءة وفعالية القطاعات الخيرية للدول المشاركة باعتبار اعتماد التقرير على دراسات إحصائية جوهرها استطلاعات الرأي لعينات محددة العدد بدل بيانات رسمية حقيقية شاملة يمكن الاعتماد عليها في مسح أكثر شمولية وأدق من ناحية البيانات و منه دقة نتائج المؤشر، ويبرز ذلك في تصدر دول نامية لمراتب ريادية في حجم العمل الخيري بالمقارنة مع دول متقدمة، الأمر الذي يشكك في مصداقية نتائج الدراسة وقابليتها للاعتماد. فمثلا تحتل دولة مثل تركيا [18] التي تعد من من أقوى اقتصادات العالم و التي تعمل بها 103 ألف مؤسسة خيرية المرتبة 131 في قائمة الدول الأكثر عطاء عالميا ، مع أن الإحصاءات الصادرة عن مؤسسة القطاع الثالث التركي TUSEV في تقريرها عن حجم العمل الخيري في تركيا، والصادر سنة 2016تحدد حجم الايرادات الخيرية بمبلغ وقدره 4.5 مليار دولار أمريكي ما يمثل نسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي التركي لسنة 2014 [19] وهو بالتأكيد رقم لا يمكن تحقيقه في دولة مثل كينيا التي حلت ثامنا في تصنيف مؤشر CAF للعطاءالخيري .

و لقد حاولت المنظمة تجاوز هاته النقائص من أجل إعطاء نتائج قياسية دقيقة عبر مجموعة توصيات وجهتها للأطراف أصحاب المصلحة المتدخلين في القطاع الثالث لكل دولة و التي تتمثل في ما يأتي:

1-توصيات إلى الحكومات:

1.1-التأكد من تنظيم منظمات المجتمع المدني بطريقة عادلة ومتسقة ومنفتحة؛

2.1-تسهيل عملية التبرع على الأشخاص وتقديم الحوافزالمؤدية لذلك حيثما أمكن لها ذلك؛

3.1-تعزيز المجتمع المدني كصوت مستقل في الحياة العامة واحترام حق المنظمات غير الهادفة للربح في التحدث عن قضايا مهمة.

2-توصيات إلى المؤسسات الخيرية الدولية :

1.2-توفير التمويل للمنظمات التي تقدم الدعم للجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني من أجل النهوض بالبنية التحتية التي يمكن أن تستمر في توليد الأموال للمجتمع المدني حتى بعد انتهاء برامج المعونات؛

2.2-تمويل المنظمات المحلية مباشرة لتحسين المساءلة وضمان كفاءة المشروع الخيري المعتمد؛

3.2-تقدير حجم المساهمات الممنوحة والاعتراف بدور المانحين في تمويل دعم محلي مستدام.

3-توصيات إلى منظمات المجتمع المدني:

1.3-ضمان الحوكمة و الشفافية بشأن حجم التأثير لبناء الثقة العامة في منظمات المجتمع المدني؛

2.3-المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في صنع القرار؛

3.3-الاعتراف بأهمية الأشكال التقليدية للعطاء و تطويرها لإنشاء مؤسسات خيرية وتعزيز ثقافة العطاء التي تعمل على نقاط القوة في المجتمع.

وفي هذا الصدد أطلقت منظمة CAF مبادرتها للعمل القاعدي و التحضيري للنمو بالعمل الخيري من خلال تسليط الضوء على إمكانات الاقتصادات الناشئة سريعة النمو و التركيز عليها في محاولة للوصول إلى رفع حجم العمل الخيري العالمي إلى مستويات قياسية تضمن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة للجميع. فمن خلال هاته الحملة تستهدف المنظمة خلق ثقافة شمولية في البذل والعطاء الخيري ، تتصورمن خلالها عالماً كل من فيه ممارس دائم للعمل الخيري.

و مع استعداد ما يصل إلى 2.4 مليار شخص للانضمام إلى صفوف الطبقة الوسطى في العالم بحلول عام 2030 ، ترى منظمة CAF من خلال مبادرتها أهمية ضمان إرساء الأساس لدعم وتشجيع المشاركة الجماعية في الممارسة الخيرية، فحسب تقديراتها ترى المنظمة أن الطبقات الوسطى في العالم لو وجهت 0.5٪ فقط من معدل إنفاقها للعمل الخيري ، يتوقع أن يصل حجم موارد القطاع الثالث بمؤسساته المشكلة إلى 319 مليار دولار سنوياً في عام 2030[20]

الخاتمة:

أولا النتائج:

خلصت الدراسة البحثية حول مكانة القطاع الثالث في الاقتصادات الحديثة إلى النتائج الآتية:

1-يتميز القطاع الثاث بقدرته على تغطية مجمل النشاط الاجتماعي عبر مؤسساته المكونة، والتي إن تعددت في الشكل تماثلت في الهدف و أسلوب العمل المقتضي منها تملك قاعدة أساسية لتعبئة كافة الموارد البشرية ، المالية و التكنولوجية مشكلة منها مدخلات يعمل نظام تشغيل هاته المؤسسات على معالجتها وفق نظاميه الإداري و الاستثماري لتحويلها إلى مخرجات تمثل برامج المشاريع الخيرية على إطلاقها ، مع ضرورة تملك نظام للتغذية العكسية يمكنها من معرفة أثر برامجها الخيرية على المجتمع و يساعدها على تصويب الاختلالات إن وجدت؛

2-يعتبر النموذج الأمريكي للقطاع الثالث استقلالية القطاعات الثلاث الرئيسية ضرورة من أجل نجاح الممارسة الخيرية، ويحدد التبرعات الفردية و الهبات و الأصول الوقفية و مساهمات الشركات الربحية كمصادر لايرادات القطاع الثالث، يتم توجيهها لتغطية كافة المجالات الاجتماعية الدخلية و الخارجية مع تركيز التوزيع على تخصيص أكبر حجم من التمويل الخيري للمؤسسات الدينية ثم التعليم . وللتذكير فقط كانت سنة 2017 سنة تاريخية في العطاء الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تسجيلها لحجم ايرادات فاق 410مليار دولار هو الأعلى في تاريخها مايدل على كفاءة هذا القطاع؛

3-يعتبر النموذج الأوروبي للقطاع الثالث أن وجود علاقة اجتماعية-اقتصادية-سياسية ثلاثية تحترم تشريعات الدولة و قيم وممارسات السوق و قيم و اهتمامات و مصالح المجتمع المدني، أمر من أجل إنجاح العمل الخيري و تحقيق الرفاهية

المجتمعية وأمام المحدودية الشكلية في مصادر ايرادات القطاع الخيري الأوروبي المالية ، تميز القطاع بقوته التشغيلية الضخمة ممثلة في 29.1 مليون عامل بدوام كامل في القطاع، 55 % منهم متطوعون وذلك لسنة 2014 و هو رقم ضخم و يشهد تناميا مستمرا فاق متوسط معدل النمو االخاص بالتوظيف في الاقتصاد الكلي في 12 دولة أوروبية بين سنتي 2001 و 2013 بـ2.8 % ؛

4- اهمية التجربة الاسلامية للقطاع الوقفي عليالمستوي الاداري والتنظيمي والاستثماري والتمويلي والتوزيعي، وضرووة اثرائها بايجابيات التجارب االحديثة،وأهمية التعريف بها وابراز دورها المؤسسي فى الاقتصاديات الاسلامية.

5-هناك إمكانية للاعتماد على مؤشر CAF للعطاء الخيري العالمي في لإعطاء تصور عام عن حجم العمل الخيري في كل دولة، ما يسمح للمهتمين بتفعيل دور القطاع الثالث في هاته الدول من تقدير حجم الايرادات الخيرة في بلدانهم على ضوئه، و الانطلاق في وضع خطة عمل لتشكيل مؤسسات القطاع الثالث و دعم نشاطها لتحقيق المنفعة العامة.

التوصيات :

بالاعتماد على نتائج الدراسة يمكن و على المستوى الوطني، القيام بتشجيع مبادرات النهوض بالقطاع الخيري الثالث في الجزائر و تفعيل مؤسساته، لما له من جزيل الاثر في تحقيق التنمية المستدامة في شقها الاجتماعي و الاقتصادي، و ذلك بالاستناد على اليات العمل المستقاة من التجربتين الأوروبية و الأمريكية بهذا الخصوص و ذلك من خلال مايأتي:

1.توفر التجربة الأمريكية فرصة ثمينة للاستفادة من الموارد الخيرية التي تكون بحوزة الافراد من خلال الاعتماد على نموذجها التصنيفي ومجالات توظيفها المتنوعة، و حيث أن المجتمع الجزائري بطبيعته العقائدية المتميزة يمكنه الاستفادة من الأدوات الإدارية و المالية المخصصة لتعبئة و تثمير و إدارة الأصول الخيرية مثل مؤسسات الأوقاف و الزكاة ، فإن العمل الخيري في القطاع الثالث الأمريكي سيكون بذلك نموذجا ارشاديا مناسب التطبيق لا سيما ما تعلق بالطرق الحديثة لتعبئة الأصول الوقفية و الزكوية و غيرها و من ثم تثميرها ؛

2.إن العلاقة الثلاثية التي تربط بين القطاعات الثلاثة -الدولة، السوق و القطاع الخيري-في النموذج الأوروبي ، يمكن الاستفادة منها في تحديد الإطار التشريعي و القانوني المناسب لعمل مؤسسات القطاع الثالث في الجزائر وتحديد علاقاتها التفاعلية مع الأطراف المتدخلة هذا من جهة، و من جهة أخر ى تثبت التجربة الأوروبية قوة القطاع الثالث التشغيلية الكبيرة ،ما يعني تقليص حجم البطالة و تعظيم العائد المالي من العمل الخيري القائم على وقف الخبرة و الوقت و توزيعه بما فيه مصلحة المجتمع و هو بذلك محفز هام لكي تتبنى الدولة عملية النهوض بالقطاع الثالث في خطتها الاقتصادية العامة ؛

3.تجربة قياس الأداء الخيري بمؤشر CAF تسدعي من الدولة الجزائرية احترام توصيات المنظمة الخيرية المصدرة للمؤشر من أجل تحديد أكثر دقة لحجم الثروة الخيرية داخل المجتمع الجزائري من الأصول الوقفية و الزكوية و التبرعات الأخرى بمختلف أنواعها.

هوامش البحث بحسب تسلسل الظهور :

[1] كمال منصوري : **المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي**، ملتقى التطوع العربي،بحث منشور على الانترنت على الموقع:، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/bbb4.doc ، تاريخ الاطلاع 2017/04/01

[2] Ali Çarkoglu, Erdem Aytaç :**INDIVIDUAL GIVING AND PHILANTHROPY IN TURKEY,** TUSEV Publications, Turkey, September 2016, p 9

[3 3] Carmen Manela: **WORKING WITH NGOs (A PRACTICALG UIDE TO OPERATIONAL COLLABORATION BETWEENTH EW ORLD BANK AND NON-GOVERNMENTALO RGANIZATION),** Operations Policy Department, World Bank, 1995, p 13

[4] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام: **دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، جوان، 2006 ص 186

[5 5] كلثوم وهابي : **التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح "الجمعيات نموذجا دراسة حالة مجموعة من الجمعيات الجزائرية"**، رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، 2011/2010، ص ص : 7-8

[6] **المرجع السابق ذكره** ،ص 6

[7] Fuad Abdullah Al Omar **: Contribution of Waqf to Non-Governmental Work and Social Development,** Kuwait Awqaf Public Foundation (KAPF), 1st edition ,Kuwait, 2013 , p 64

[8] Mohd Nahar Mohd Arshad, Mohamed Aslam Mohamed Haneef :**Third Sector Socio-Economic Models: How Waqf Fits In, Institutions and Economies** Vol. 8, No. 2, April 2016, p79

[9] **The Annual Report on Philanthropy for the Year 2017 63rd Annual Issue,** Published by Giving USA Foundation p 22

[10] Mohd Nahar Mohd Arshad, Mohamed Aslam Mohamed Haneef : **Third Sector Socio-Economics Models: How Waqf Fits in,** Op cit, p 82

[11] **:**Bernard Enjolras and others : **The Third Sector As A Renewable Resource for Europe :Concepts, Impacts, Challenges and Opportunities,** Springer InternationalPublishing,2018,pp: 54-55

[12] Lester M. Salamon,Wojciech Sokolowski **: The Size and Composition of the European Third Sector,** A research available on internet : https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-71473-8_3; last seen 01/16/2019

[13] Carolyn Cordery and Rowena Sinclair : **Measuring performance in the third sector**, Published in Qualitative Research in Accounting & Management · November 2013, Available on internet https://www.researchgate.net/publication/263221103 , p 10

[14] **Ibid**, pp: 10-11

[15] **Ibid**, p: 11

[16] **Ibid**, p: 12

[17] **CAF WORLD GIVING INDEX 2018 A global view of giving trends October 2018**, A report prepared by . Charities Aid Foundation,Available on internet : https://www.cafonline.org/about-us/publications/2018-publications/caf-world-giving-index-2018

[18] **Ibid**, pp 32-34 03

[19] Ali Çarkoglu, Erdem Aytaç :**INDIVIDUAL GIVING AND PHILANTHROPY IN TURKEY,** Op Cit, p 65

[20] **CAF WORLD GIVING INDEX 2018 A global view of giving trends October 2018**, Op Cit, p 7